الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوصوف – ميلة-
كلية الحقوق

محاضرات الاقتصاد السياسي

السنة الأولى جذع مشترك

2025/2026

المحاضرة الرابعة

المدرسة التجارية

الفكر الاقتصادي التجاري:

تميزت المرحلة التي تمتد من أواخر القرون الوسطى (أواخر القرن الخامس عشر) إلى منتصف القرن الثامن عشر بحدوث تطورات هامة على الصعيد السياسى والاقتصادي والديني والاجتماعي، فقد ظهرت الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية على أنقاض الإقطاعية،كما تقرر في هذه المرحلة فصل السياسة عن الأخلاق والدين، وتزايد الاهتمام بتحقيق وحدة الدولة وقوتها مع تبرير جميع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. ومع مطلع القرن السادس عشر لم تعد المسائل الاقتصادية من اهتمام الفلاسفة ورجال الدين بل أصبحت من اختصاص رجال الإدارة والسياسيين، وفي خدمة الحكومات المركزية الجديدة والتجار. وكانت الغاية من دراسة الاقتصاد في هذه المرحلة هي البحث عن قوة الدولة وثرائها، وكان ذلك بمثابة إيذان بقيام الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية.

المذهب التجاري المركنتيلي:

كلمة "مركنتيلية" لغة فهي من الكلمة اللاتينية **Mercante** والتي تعني" **التاجر**"، والمعنى الحرفي لهذا المصطلح **هو الميول إلى المتاجرة والربح من دون أي اعتبارات أخرى**. كما تعني المركنتيلية اصطلاحا "**المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة من ذهب وفضة باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها**". كما يطلق مصطلح المركنتيلية على "آراء الاقتصاديين وعلى سياسات الدول الاقتصادية التي تعبر عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القوانين والتشريعات ".

ويقصد بالمذهب التجاري "**مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها ونادى بها منظرو وأنصار الدولة القومية في أوروبا خاصة فرنسا وانجلترا واسبانيا، وأسسوا لظهور مفهوم الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية مع نهاية القرن الخامس عشروبداية القرن السادس عشر، إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر.**"

<u>عوامل ظهور الفكر التجاري</u>: تتمثل هذه العوامل في:

1. **إنهيار النظام الاقطاعي**
2. **ظهور الدولة الحديثة**
3. **قيام حركة النهظة الأوروربية**
4. **حركة الكشوفات الجغر افية**
5. **تز ايد تدفق المعادن النفيسة**
6. **ازدهار التجارة**
7. **تطور النظام النقدي**

أهم أفكار المدرسة التجارية: بالرغم من أن الفكر التجاري لم يتميز بالتحليل الاقتصادي الواسع والمتعمق، إلا أن التجاريين حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ فيما تتمثل قوة الدولة اقتصاديا؟ كيف يمكن توزيع الثروة بين مختلف بلدان العالم؟ ما هو سبب ارتفاع الأسعار في أوروبا؟ وقد قدم التجاريون بعض الأفكار والمبادئ التي تعبر عن فلسفتهم، والتي حاولوا من خلالها الإجابة عن تساؤلاتهم، وتتلخص فيما يلي:

1. **هدف الفكر التجاري**
2. **مفهوم الثروة**
3. **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**
4. **الميزان التجاري الموجب**
5. **تفسير ارتفاع الأسعار**
6. **تصنيف القطاعات الاقتصادية**
7. **الفائدة والربا**
8. **المنافسة والاحتكار**

أهم أفكار المدرسة التجارية: بالرغم من أن الفكر التجاري لم يتميز بالتحليل الاقتصادي الواسع والمتعمق، إلا أن التجاريين حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها: **ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ فيما تتمثل قوة الدولة اقتصاديا؟ كيف يمكن توزيع الثروة بين مختلف بلدان العالم؟ ما هو سبب ارتفاع الأسعار في أوروبا؟** وقد قدم التجاريون بعض الأفكار والمبادئ التي تعبر عن فلسفتهم، والتي حاولوا من خلالها الإجابة عن تساؤلاتهم، وتتلخص فيما يلي:

1.هدف التجاريين: كان هدف التجاريين أن تكون الدولة **قوية** من خلال زيادة **ثروتها من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)**،والذي عادة ما يكون على حساب الدول الأخرى، وقد سميت نظرية التجاريين بنظرية **الاقتصاد للقوة**؛

2. **مفهوم الثروة:** رأى التجاريون بأن **المعادن الثمينة هي مصدر الثروة ومقياس لقوة الدولة**، لذلك يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة، كما أن الثروة الكلية ثابتة في العالم وما تكتبه دولة يكون عن طريق ما تخسره دولة أخرى؛

3. **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** دعا التجاريون إلى **ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف جمع الثروة** (حتى في ظل مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد)، فقد لعبت الدولة في عهد التجاريين دورا هاما في دعم رأس المال التجاري، من خلال تطبيقها سياسة تدخلية في النشاط التجاري ودعم كبار التجار ومنحهم امتيازات لجلب أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة؛

أهم أفكار المدرسة التجارية:

4. الميزان التجاري الموجب: نادى التجاريون بأن تتخذ الدولة كافة الإجراءات من أجل أن يبقى **الميزان التجاري موجبا**، أي أن تكون صادراتها أكبر من وارداتها، ومن بين الإجراءات التي اتخدتها من أجل ذلك ما يلي:

- ✓ منع خروج المعادن النفيسة من الدولة إلا بشروط؛
- ✓ احتكار تجارة الصرف على الدولة فقط؛
- ✓ وضع قيود صارمة على عملية استيراد السلع؛
- ✓ إجيار التجار ا جانب على إنفاق فائض ارباحهم داخل الدولة، اي أخذ أرباحهم في شكل سلع وليس معدن.

5. تفسير الارتفاع في الأسعار: حاول التجاريون الكشف عن الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار الذي عفته أوروبا في عهدهم، وتعد النظرية التي وضعها **جان بودان ((Bodin Jean سنة 1568** أهم تفسير لذلك، حيث رأى أن السبب الأول لارتفاع مستوى الأسعار، إنما **راجع لزيادة كمية النقود المعروضة**، وذلك إثر دخول المعادن النفيسة (الذهب والفضة) بكثرة للدول الأوربية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في قيمتها وفي القوةالشرائية.

6. تصنيف القطاعات الاقتصادية: كانت التجارة تحتل المرتبة الأولى ضمن القطاعات الاقتصادية حسب التجاريين، لأنها تاهم في تكون وتاكم رأس المال وزيادة ثروة الدولة من المعادن الثمينة، تليها الصناعة باعتبارها القطاع الذي يتتج السلع.

أهم أفكار المدرسة التجارية

7.الفائدة والربا: خلال عهد التجاريين أصبح أخذ الفائدة على رأس المال، إذا لم يتجاوز حد الاعتدال، وتمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة **عملا مشروعا ومقبولا**، ولم تعد الربا أمرا مرفوضا كما كان سابقا، فحسب التجاريين **"لا يوجد فرق بين تأجير الأرض وإيجار النقود، فكيف يحلل عاقل الأول ويحرم الثاني؟"** الأمر الذي شكل تغيرا في المواقف وفي الفكر الاقتصادي عما كان يجري في الفترة السابقة.

8. المنافسة والاحتكار: عارض المذهب التجاري المنافسة ولم يرحب بها، وبالمقابل شجع الاحتكار والتحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام المركنتيلية، ويعد ذلك من وجهة نظر التجاريين أفضل وسيلة لعمل التجارة الدولية بما يضمن المصالح الوطنية. وقد لجأ الأوروبيون عموما في ذلك الوقت إلى تعزيز مراكزهم الدولية، من خلال إنشاء شركات احتكارية للتجارة الدولية لمواجهة المنافسة الخارجية.

سياسات المدرسة التجارية

كان الاتفاق بين التجاريين على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها المعدنية، ورغم ذلك فقد اختلفت الوسائل والسياسات لتطبيق هذا الهدف باختلاف ظروف كل دولة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من السياسات والاتجاهات وهي:

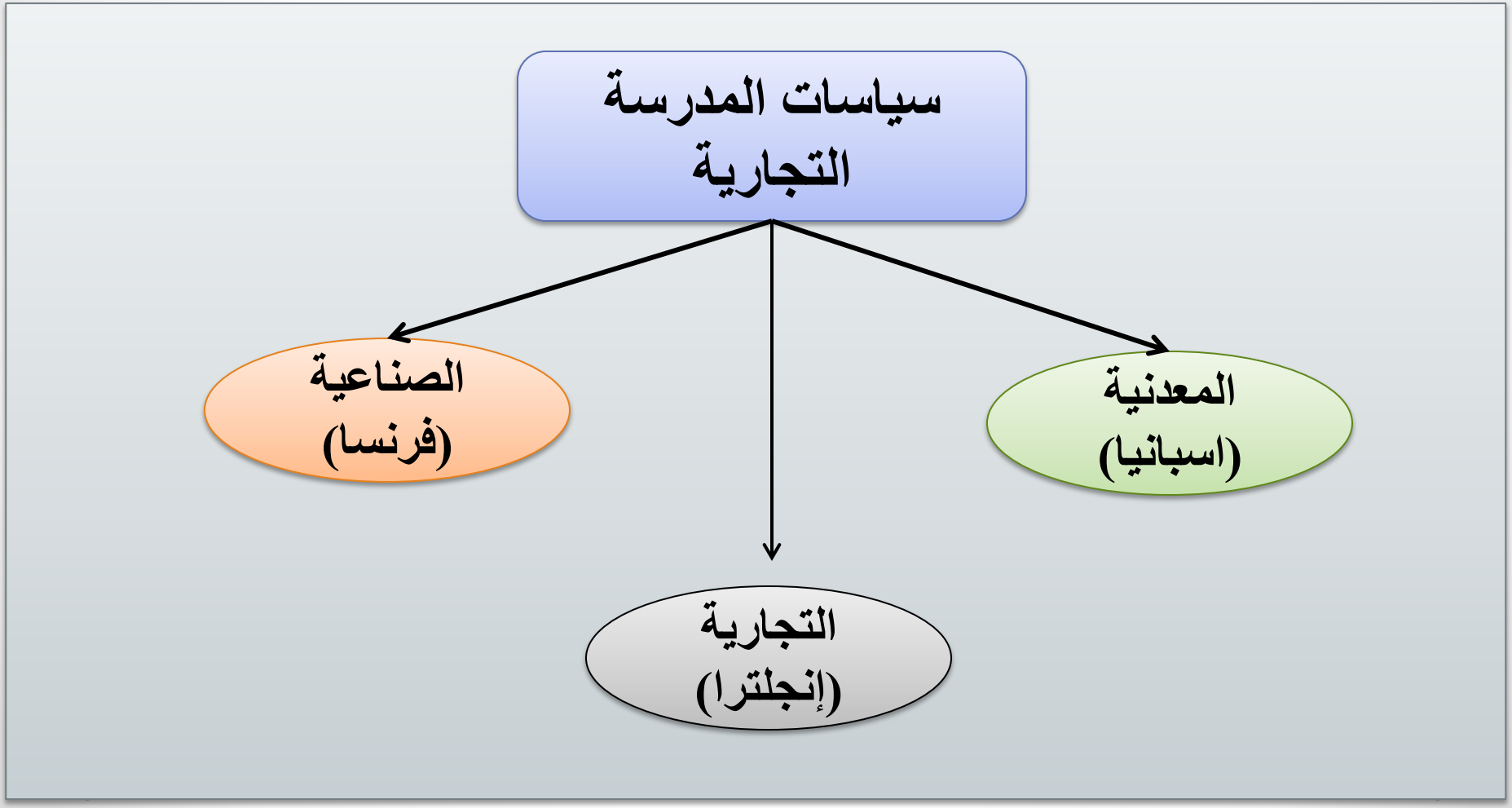

السياسة المعدنية في اسبانيا

انصب الاهتمام في اسبانيا والبرتغال على **جلب أكبر قدر من المعادن (ذهب وفضة) ومنع خروجها**، وهذا الغرض لجأت الدولتان لاتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها ما يلي:

- ❖ تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة؛
- ❖ الذهب والفضة بتقوية الرقابة الجمركية؛
- ❖ وضع قيود على التجارة الخارجية وتدخل الدولة لتنظيمها؛
- ❖ احتكار سوق الصرف من طرف الدولة؛
- ❖ إلزام التجار الأجانب المستوردين للبضائع الاسبانية تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، وبالمقابل منع التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل اسبانيا من إخراج أرباحهم بالذهب والفضة، بل إلزامهم أخذ مقابلها سلعا إسبانية (مقابل عيي).

السياسة التجارية في انجلترا

سعت إنجلترا إلى الحصول على أكبر قدر من الثروة المعدنية، وقد اتخذت عدة إجراءات في سبيل ذلك، فهي في ذلك الوقت لم تكن لها مستعمرات قادرة على تزويدها بالمعادن الثمينة، ولذلك كان الحصول عليها **يستوجب تحقيق فائض في الميزان التجاري**، بتصدير قدر من السلع يفوق وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج، وبذلك يدخل الذهب إلى إنجلترا، وبالتالي فسياسة إنجلترا اعتمدت على تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد ساعد إنجلترا على تطبيق تلك السياسة تطور أسطولها البحري التجاري الكبير مقارنة بالدول الأخرى.

السياسة الصناعية في فرنسا

تنسب عذه السياسة إلى وزير المالية الفرنسي **كولبير** ، حيث تقوم هذه السياسة على أنه **يجب ان تتجه الدولة لزيادة صادراتها على حساب وارداتها**، في سبيل الحصول على المعادن النفيسة **من خلال تشجيع الصناعات المحلية** والتي تساهم في تشجيع التجارة الخارجية (النشاط الرئيسي حسبهم)، ولقد تم تفضيل التصدير الصناعي على الزراعي كون أسعار المنتجات الصناعية أغلى من الزراعية، كما أنها لا تتأثر بالتقلبات المناخية، وبالتالي التحكم في كميتها.

السياسة الصناعية في فرنسا

وبتركيز كولبير على دهم الصناعة وضع مجموعة من الإجراءات لتقوية الصناعة في فرنسا كان أهمها :

1. منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة، وتحسين جودة المنتجات الصناعية؛
2. إنشاء عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات سميت بالصناعة الملكية لأنها تتم بعقود ملكية؛
3. إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانع الفرنسية وانشاء شركات تجارية كبيرة مهمتها تسهيل التصدير وتصريف منتجات الصناعة للخارج؛
4. اعانات لتصدير المنتجات الصناعية من ناحية أخرى؛
5. فرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية من ناحية، ومنح تسهيل استيراد المواد الأولية وإعفائها من الرسوم مع منع إعادة تصديرها إلا إذا تم تصنيعها.

اسهامات المدرسة التجارية: بالرغم من أن الفكر التجاري لم يصل إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا بذاته، نظرا لربطه بالسياسة؛ إلا أنه قد مهد الطريق لقيام علم الاقتصاد، ويمكن ذكر أهم اسهامات التيار التجاري في الفكر الاقتصادي فيما يلي:

1. تخليص الفكر الاقتصادي من التبعية لمعتقدات الكنيسة كما كان سائدا في العصور الوسطى؛
2. ظهور ونشأة "الاقتصاد السياسي" الذي يهدف لتقوية الدولة القومية وإثرائها؛
3. قيام الدول القومية الحديثة التي ساهمت في القضاء على سلطة أمراء الإقطاع، وقد كان الذهب والفضة من أهم الوسائل للحصول على الأنصار من الداخل والخارج؛
4. تبلور مفهوم الثروة وازدهار التجارة الخارجية؛
5. أدت أفكار التجاريين إلى تنمية التجارة والصناعة؛
6. أدى اهتمام التجاريين بالنقود إلى توسيع النشاط المالي والنظام النقدي؛
7. أدى الفكر التجاري إلى ميلاد مرحلة جديدة من التنظيم والفكر الاقتصادي عرفت بالرأسمالية التجارية؛
8. بروز مفاهيم اقتصادية جديدة في الفكر الاقتصادي، أهمها فكرة الميزان التجاري الموجب، وبلورة أولى الأفكار حول ميزان المدفوعات، والنظرية الكمية للنقود وتفسير ارتفاع الأسعار.

الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية: من أجل الحصول على الثروة وضع التجاريون مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي جعلتهم تحت طائلة الإنتقاد، ومن بين الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية مايلي:

1. أخطا التجاريون في تحديد مفهوم الثروة، فثروة البلد ليست هي الذهب والفضة وإنما تتمثل في المقدرة الإنتاجية الحققة فعلا؛
2. تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته، بل على العكس يؤدي إلى تدهوه، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمرفي الميزان التجاري، يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية، وهذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته؛ قيام الدول القومية الحديثة التي ساهمت في القضاء على سلطة أمراء الإقطاع، وقد كان الذهب والفضة من أهم الوسائل للحصول على الأنصار من الداخل والخارج؛
3. التركيز على رفاهية الدولة على حساب رفاهية الفرد؛
4. إهمال الزراعة والتجارة الداخلية والتضحية بطبقة المزارعين في سبيل خدمة التجارة؛
5. أعتبر آدام سميث أن السياسة التجارية ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا معمقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها منفيا للمنطق؛
6. تقوية النزعة الاستعمارية لاستعمال موارد الشعوب المستعمرة خاصة مناجم الذهب والفضة.